

مقدمة العدد:

المجلة المهنية هي مجلة مهنية تصدر عن شركة علي الناصر وشركاؤه محاسبون قانونيون ومستشارون، وفي هذا العدد السابع نتحدث عن إجراء تصحيح إقرار ضريبة القيمة المضافة والحالات المرتبطة بذلك، كما نستعرض في هذا العدد بعض الأخطاء والممارسات المهنية الشائعة والتي من أبرزها عد تسجيل المصروفات المستحقة في فتراتها الصحيحة بالإضافة إلى خصم ضريبة المدخلات المتعلقة بالمركبات المقيمة.

تصحيح الأخطاء في إقرارات ضريبة القيمة المضافة

يعد تصحيح الأخطاء في إقرارات ضريبة القيمة المضافة من أهم جوانب التطبيق الضريبي، كما يعد من الممارسات الشائعة والمهمة والذي يحتوي على عدد من الحالات والاحتمالات. في الواقع العملي تكثر الأخطاء في تصحيح إقرارات ضريبة القيمة المضافة من قبل المكلفين، ولغرض إيضاح الصورة والممارسة الصحيحة نورد الحالة الواقعية التالية:

يعمل أحمد كمحاسب في إحدى الشركات المتوسطة في المملكة والتي تقدم إقرارات ضريبة القيمة المضافة بشكل ربع سنوي، كان أحمد يعمل بشكل منتظم على تسجيل توريداته الضريبية في إقرارات ضريبة القيمة المضافة بكل حرص محاولاً اتباع كافة القواعد الخاصة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة.

كان لأحمد نقاشاً مع مدير إدارة المشتريات الخاص بالشركة فيما يتعلق بفاتورة مشتريات تخص الربع الثالث من العام 2023م وتم خصمها في إقرار نفس الفترة، وقد اكتشف أحمد مصادفةً أن هذه الفاتورة تتضمن مشتريات لبعض الخدمات الترفيهية المتعلقة باليوم الترفيهي لموظفي الشركة والتي لا يصح خصمها في إقرار ضريبة القيمة المضافة. بعد انتهاء النقاش تلقى أحمد اتصالاً من محاسب الإيرادات في الشركة لسؤاله عن سداد متأخر لفاتورة ضريبة قام محاسب الإيرادات بإصدارها لأحد العملاء في اليوم الأخير من نفس الربع، وتفاجأ أحمد أيضاً أن هذه الفاتورة لم تدخل في إقرار الربع ولم يتم توريد الضريبة عنها للهيئة.

حاول أحمد البحث عن هذه الإشكالية وكيفية معالجتها خصوصاً أن هذا الإقرار قد مر عليه عام كامل ولم يتم اكتشاف الأخطاء إلا بالعام التالي، وأثناء بحثه عن كيفية حل المشكلة قام بمراجعة مواد نظام ضريبة القيمة المضافة التي تشير إلى فرض غرامات قد تكون مرهقة للشركة على هذه الأخطاء واكتشف أن هذه الغرامات تزيد مع مرور الوقت في حال عدم تصحيحها. أحمد هو أحد الأشخاص الكثيرين الذين قد يمرون بهذه الإشكالات بشكل متكرر في إقرارات الضريبة، فقد وجدت أحد الأبحاث الحديثة التي أجرتها إحدى شركات البرامج المحاسبية المعروفة في المملكة المتحدة أن ما يصل إلى نصف الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة ترتكب أخطاء في إقرار ضريبة القيمة المضافة عند التقديم، وقال ربع الذين شملهم الاستطلاع فقط أنهم واثقون من أنهم قدموا إقراراتهم بشكل صحيح، ومن بين 51% من الذين ارتكبوا الأخطاء، دفع 27% مبالغ زائدة عن التوريدات الصحيحة، وتلقى 18% منهم غرامات بسبب أخطائهم، مما أثر سلباً على تدفقاتهم النقدية.

إذا كيف يقوم أحمد بتصحيح هذه الأخطاء الضريبية بشكل صحيح؟

إن المادة الثالثة والستون من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة اختصت بالحديث عن تصحيح الإقرارات الضريبية، وبموجب هذه المادة فيجب على الشخص الخاضع للضريبة الإجابة عن ثلاثة أسئلة حتى يتمكن من تحديد طريقة التعديل الصحيحة للإقرارات الضريبية وهي:

1- كم مقدار الضريبة المتوجبة على هذه الأخطاء؟

2- هل حدوث الخطأ الضريبي أدى إلى نقص في مبلغ الضريبة المستحقة الخاصة بالإقرار؟

3- أم هل أدى حدوث هذا الخطأ إلى زيادة في الضريبة المستحقة الخاصة بالإقرار؟



وبتحديد هذه العوامل يستطيع الشخص الخاضع للضريبة تحديد الإقرار الذي سيتم تصحيح الخطأ فيه، حيث قد يضطر إلى تصحيح نفس الإقرار المقدم سابقاً أو إلى إدراج التصحيح في أي إقرار لاحق وذلك حسب التفصيل التالي:-



في حال كانت الإجابة عن السؤال الأول هو أن فرق الضريبة (مبلغ الضريبة وليس التوريد نفسه) أقل من (15,000 ريال) - وذلك بحسب آخر تعديل للمادة النظامية حتى تاريخ كتابة هذا المقال-، فقد أتاحت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة والستون من اللائحة استثناءً أن يتم تعديل هذا الخطأ من خلال الإقرار الضريبي التالي من خلال وضع مبلغ الضريبة في خانة التصحيحات في الإقرار دون الحاجة إلى الرجوع للإقرار السابق الذي حدث فيه الخطأ، وبذلك لن يتم فرض أي غرامات على تصحيح هذا الخطأ.

أما في حال كان الفرق الضريبي يساوي أو يزيد قيمته عن (15,000 ريال) فيلزم الإجابة عن باقي الأسئلة لتحديد ما إذا كانت نتيجة حدوث هذا الخطأ أثرت على مبلغ الضريبة المستحق في الإقرار بالزيادة أو بالنقص:



• فإذا أدى حدوث هذا الخطأ إلى نقص مبلغ الضريبة المستحقة السابق للإقرار عنها، ومثال ذلك هو عدم إدراج أحمد لفاتورة المبيعات الصادرة باليوم الأخير من الربع حيث أدى ذلك إلى نقص الضريبة المستحقة بمبلغ الضريبة لهذه الفاتورة، كذلك خصمه لفاتورة المشتريات التي تتضمن خدمات ترفيهيه وهي خدمات تعتبر من الخدمات المفترض تلقيها خارج نطاق النشاط الاقتصادي كما نصت على ذلك المادة الخمسون من اللائحة وبالتالي لا يقبل خصمها، فيلزم الرجوع إلى الإقرار السابق الذي وقع فيه الخطأ وتصحيح هذا الخطأ فيه وذلك بحسب نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة والستون من اللائحة، وبذلك سيتم فرض الغرامات على هذا الفرق من تاريخ الإقرار السابق إلى التاريخ الذي تم فيه التصحيح.

• أما إذا أدى حدوث الخطأ إلى زيادة في مبلغ الضريبة المستحقة السابق للإقرار عنها، كأن يقوم الشخص الخاضع للضريبة بتكرار التصريح عن فاتورة مبيعات في نفس الفترة الضريبية، فيجوز للشخص الخاضع للضريبة تصحيح هذا الخطأ في أي إقرار ضريبي لاحق لاكتشاف الخطأ وذلك قبل مضي 5 سنوات من نهاية السنة التقويمية التي تقع فيها تلك الفترة الضريبية وذلك بحسب الفقرة الثانية والفقرة الرابعة من المادة الثالثة والستون من اللائحة، وحيث أن المبلغ المستحق نتيجة هذا التصحيح من صالح الشخص الخاضع للضريبة وبالتالي لا توجد غرامات على هذا التصحيح.

إذاً لماذا يتم القيام بهذه التصحيحات؟

إن القيام بالتصحيح هو أمر يصب في صالح الشخص الخاضع للضريبة في كل الحالات، ففي حال كان الفرق المستحق والمسدد بالزيادة للشخص الخاضع للضريبة فسيقوم باسترداده، وفي حال كان الفرق الضريبي مستحق على الشخص الخاضع للضريبة فإن التصحيح سيجنبه عواقب تزايد الغرامات المترتبة على هذا الفرق وذلك في حال فحص الهيئة على هذه الإقرارات الخاطئة واكتشافها للخطأ.

وبالحديث عن الغرامات التي تفرض من قبل الهيئة فقد اختص الفصل السادس عشر من نظام ضريبة القيمة المضافة بتفصيل أنواع الغرامات التي قد تفرض على الشخص الخاضع للضريبة، فمنها غرامات التهرب الضريبي ومنها غرامة تقديم إقرار ضريبي خاطئ ومنها غرامة عدم تقديم الإقرار خلال المدة النظامية، ومنها غرامة عدم السداد في المدة النظامية، كل هذه الغرامات قد تشكل عبئاً يكون في بعض الأحيان مرهقاً للأشخاص الخاضعين للضريبة ومؤثراً على التدفقات النقدية الخاصة بهم، لذلك يعد تصحيح الإقرارات الضريبية من الإجراءات المهمة التي قد تساعد الشخص الخاضع للضريبة على تجنب غرامات إضافية أو استرجاع مبالغ مسددة بالزيادة في صالحه.





أخطاء وممارسات مهنية شائعة

الخطأ الشائع:

خصم التكاليف المتعلقة بالسيارات (المركبات) في إقرار ضريبة القيمة المضافة دون التحقق من كون هذه المركبات غير مقيدة.

الإجراء الصحيح:

يتعين على المنشأة التحقق من طبيعة هذه المركبات وفقاً لأحكام المادة الخمسين من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة قبل خصم أي تكاليف مرتبطة بها.

مثال على ذلك:

تتكبد المنشآت بطبيعة الحال عدد من التكاليف المتعلقة بالمركبات، مثل شراء السيارات أو استئجارها، وكذلك صيانتها ودفع تكاليفها الدورية.

يقوم بعض المكلفين بخصم ضريبة المدخلات المتعلقة بتكاليف هذه السيارات بشكل مباشر دون النظر إلى طبيعة هذه المركبات، ويعد هذا الإجراء غير متوافق مع ماورد في المادة الخمسين من اللائحة، والتي منعت خصم ضريبة المدخلات على أي تكاليف مرتبطة بالمركبات المقيدة، حيث تعد أي مركبة مستخدمة في الطريق مركبة مقيدة ما لم تكن محصورة على النشاط وغير متاحة للاستخدام الشخصي أو كانت لغرض إعادة البيع، ويقع على المكلف عبء إثبات كون المركبة غير مقيدة، مما يتوجب معه التحقق من طبيعة هذه المركبة والتحقق من توفر ما يثبت ذلك، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب تجاه خصم ضريبة المدخلات المرتبطة بها من عدمه.



الخطأ الشائع:

عدم تسجيل المصروفات المستحقة في الفترة المحاسبية الصحيحة.

الإجراء الصحيح:

يتعين إجراء مراجعة دورية للحسابات للتأكد من تسجيل جميع المصروفات المستحقة بشكل صحيح.

مثال على ذلك:

تقوم بعض المنشآت بتسجيل المصروفات المستحقة في فترات محاسبية غير صحيحة، ويجب على المنشأة تحديد جميع المصروفات التي تم تكبدها ولكن لم يتم دفعها بعد في نهاية الفترة المحاسبية، ومن ثم تسجيل هذه المصروفات في الدفاتر المحاسبية كالتزامات مستحقة الدفع، على سبيل المثال تقوم منشأة بتقديم خدمات استشارية، وفي نهاية السنة المالية لم تقم بتسجيل فاتورة مستحقة لمورد خدمات تقنية بقيمة 10,000 ريال سعودي، في هذه الحالة يجب على المنشأة مراجعة جميع الفواتير المستلمة وتحديد الفواتير التي لم تُسجل بعد وتسجيلها في الفترة المحاسبية الصحيحة، حيث أن عدم تسجيل المصروفات المستحقة في فترتها المحاسبية يؤدي إلى تقديم تقارير مالية غير دقيقة، وبالتالي ينعكس ذلك على القرارات المالية والإدارية، وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 1 (IAS 1) الذي يتطلب تقديم تقارير مالية تعكس الوضع المالي الحقيقي للمنشأة في نهاية الفترة المحاسبية.

